

المحاضرة 02 : أسباب وجود المعايير المحاسبية الدولية

ان النمو الكبير والملاحظ في حجم التجارة الدولية، والانتشار الواسع للشركات المتعددة الجنسيات وغزوها للأسواق العالمية، وزيادة تشابك أنشطتها الدولية، وكذا تطور حركة رؤوس الأموال في مختلف البورصات العالمية، أدى إلى ضرورة توفير معلومات مالية قابلة للفهم والمقارنة على المستوى الدولي، إلا أن الاختلافات بين النظم والممارسات المحاسبية بين الدول، حال دون تحقيق ذلك. ومن أجل هذا انصب الاهتمام حول محاولة التنسيق والتوفيق بين النظم والممارسات المحاسبية المختلفة اعتماداً على مرجع محاسبي يحظى بالقبول العام. وقد كانت هناك جهود كبيرة بغية إرساء أسس دولية لمهنة المحاسبة، تمخض عنها ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية التي تهدف إلى توحيد المبادئ والقواعد المحاسبية على مستوى العالم.

I) الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية:

أولاً – مفهوم المعايير المحاسبية:

يعرف المعيار عموماً (محاسبي أو غير محاسبي) بأنه: "قاعدة أو مجموعة من قواعد تنظيم الأداء السليم أو لقياس الأداء أو قياس طول أو حجم أو وزن شيء معين". فيعتبر المعيار بذلك هو المقياس أو الطريق والاتجاه، المتفق عليه بين كافة الناس ودليلهم للأداء أو للوصول إلى معرفة شيء ما وتحديد بدقه. وبالمثل، فالمعيار المحاسبي، هو "قاعدة أو مجموعة من القواعد تصف الطريقة (أو الطرق) التي يتم بها إعداد الحسابات وعرضها".

كما يمكن تعريف المعايير المحاسبية بأنها: "نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة ومراجعة الحسابات".

ويمكن أن تعرف المعايير المحاسبية كذلك بأنها: "عبارة عن مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية والمحددة، يستند إليها المحاسب في إنجاز عمله من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع".

ويمكن اعتبار المعايير المحاسبية على أنها: "كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية، أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلاً أو مرجعاً سواء أكانت نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات، صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي. بالإضافة إلى أنها تعد معايير محاسبية كذلك كل ما تم استحداثه من قبل المؤسسات من الممارسات المحاسبية التي لاقت انتشاراً نتيجة تكرر استعمالها. كما أن مفهومها يعني جميع القواعد التي تلتزم بتطبيقها المؤسسات لأجل إعداد قوائمها المالية"

أما المعيار المحاسبي الدولي فهو يعرف بأنه: " بيان إداري مكتوب تصدره هيئة مهنية محاسبية يتعلق بعنصر محدد من القوائم المالية أو نوع محدد من العمليات المحاسبية، أو الأحداث التي تؤثر على المركز المالي

للمؤسسة ونتائج أعمالها، ويتم بموجبه تحديد الوسيلة المناسبة للقياس والعرض، أو كيفية التصرف في هذا العنصر لتحديد نتائج الأعمال، وعرض المركز المالي للمؤسسة"

ثانياً- خصائص المعايير المحاسبية الدولية:

تتصف المعايير المحاسبية الدولية بمجموعة من الخصائص، أهمها:

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة وإعداد المعايير لتشمل كل الأطراف المهتمة بها، دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية المؤهلة؛
 - قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة الوطنية حيال المواضيع التي تكون مجالاً للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية الجودة؛
 - مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها؛
 - غير إجبارية لأنها ليست صفة القانون أو التنظيم.
- فضلا عن الخصائص المذكورة سابقاً يمكن إضافة الخصائص الأساسية التالية والواجب توافرها في هذه المعايير حتى تحقق الفائدة من وجودها وهي كالاتي:
- الاتساق المنطقي: فالمعايير يجب أن تكون متسقة منطقياً مع عناصر البناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ؛
 - الملاءمة: باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي وهذا يتطلب الموازنة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق؛
 - المرونة: بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة؛
 - الواقعية: يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة؛
 - المفهومية: يجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين ويتم ذلك عن طريق أخذ رأي الجهات المستفيدة عند إعدادها؛
 - الحيادية: يجب أن لا يتم التحيز تجاه بلوغ هدف محدد مقدماً لمصلحة طرف معين؛
 - الانسجام مع أهداف المحاسبة المالية: بحيث يتم صياغتها في ضوء أهداف المحاسبة المالية من توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات.

ثالثاً- أهمية المعايير المحاسبية:

- من دون شك أن في إعداد معايير محاسبة منافع متعددة للدولة والمؤسسات والمهتمين بتلك المؤسسات، ويمكن أن نجمل أهمها فيما يلي:
- التخطيط والمتابعة على المستوى الوطني: ذلك أن تجميع البيانات المالية بالقوائم المالية للمؤسسات المعدة بناء على قواعد و طرق محاسبية مختلفة عن بعضها، يؤدي إلى أن تكون البيانات الوطنية غير صحيحة ولا تعبر عن الواقع؛
- الرقابة على الأداء: كما أن المعيار المحاسبي هو أداة لضبط وقياس البيانات المحاسبية فهو أيضا مقياسا للأداء؛
- عدالة البيانات المالية والاعتماد عليها: إن تبني معايير محاسبية تتسم بالعدالة في تحميل المؤسسات بالأعباء الحقيقية وإثبات إيرادات حقيقية ومحقة من شأنه أن يجعل البيانات المعروضة بالقوائم المالية والتي يتم التقرير عليها، عادلة ودقيقة وتصلح أن يعتمد عليها في اتخاذ قرارات صائبة؛
- تدعيم المستثمرين بالمعلومات المالية ذات النوعية والشفافية العاليتين. الأمر الذي سيساهم في التقليل من درجة مخاطر الاستثمار ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال؛
- تسهيل بيع وشراء المؤسسات واندماجها: إن إعداد القوائم المالية للمؤسسات باستخدام معايير محاسبية موحدة ومتفق عليها بين المحاسبين مع الإفصاح عنها يساعد كثيرا في عملية شراء وبيع المؤسسات التجارية والصناعية، وكذلك عملية الاندماج؛
- زيادة نشاط بورصة الأوراق المالية: كلما كانت البيانات المالية الواردة في القوائم المالية معدة وفق معايير محاسبية متفق عليها، ويتم استخدامها بشكل موحد، كلما كانت عملية مقارنة البيانات سهلة وميسرة، وهو ما يسهل عملية اتخاذ القرار في شراء أو بيع أسهم المؤسسات أو بزيادة كفاءة أدائها.
- ان استعمال هذه المعايير على نطاق دولي واسع من طرف الشركات سيوفر بدون شك مبالغ طائلة من الأموال كل سنة. كما يعمل على اقتصاد مقادير كبيرة من التكاليف سيستفاد منها أو تعود بالفائدة على شركات المراجعة، وشركات الخدمات الاستشارية المالية؛
- سهولة إجراء عمليات المقارنة مما يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل. وهذا من شأنه أن يترك تدفق الأموال تتجه صوب الشركات الفعالة. فتزداد الرفاهية الاجتماعية.

رابعاً – صعوبات تبني معايير محاسبة الدولية:

- هناك مجموعة من الصعوبات أو المعوقات التي تواجه تبني المعايير المحاسبية الدولية، يمكن إيجاز بعضها في ما يلي:
- اختلاف البيئة والثقافة المأخوذة بعين الاعتبار عند وضع المعايير المحاسبة الدولية (تأثرها بوجهة النظر الأمريكية والبريطانية)، حيث أن هذه الأخيرة وجهت أساساً لتنظيم المحاسبة في الدول المتقدمة؛
 - عدم وجود تشريعات تلزم أو تنظم إتباع المعايير المحاسبة الدولية في بعض الدول؛
 - ضعف اقتصاديات بعض الدول وبالتالي انصرافها عن الاهتمام بالمعايير المحاسبة الدولية؛
 - قوة الاتجاهات الراسخة المضادة لوضع معايير محاسبية تطبقها الدول عند إعداد تقاريرها المالية؛
 - ارتباط تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية مع ضرورة تعديل القوانين والتشريعات المحلية المطبقة في الدول، الأمر الذي يطرح سيادة الدولة في وضع القوانين المطبقة على أراضيها؛
 - صعوبة الالتزام بمعايير دولية تتميز بتعقدها وارتفاع تكلفتها التي تضاف إلى كافة الضغوطات البيئية المحلية التي تواجهها المؤسسات؛
 - محلية نشاط المؤسسات بالدولة؛
 - اختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير (صعوبة فهم المعايير في الدول النامية)؛
 - اختلاف اللغة، وهذا بالرغم من أن الاتجاه العالمي يسير نحو تلافي جانبا من مشكلات اللغة، كأن تعد المؤسسات الصناعية والتجارية تقاريرها المالية بلغات يفهمها أغلب سكان العالم؛
 - اختلاف درجة النمو الاقتصادي، فكلما زادت درجة النمو الاقتصادي في الدول زادت عادةً، درجة نمو مؤسساتها وبالتالي زادت احتياجات كل المؤسسات، وتكون أقل بالنسبة للدول النامية.

(II) الإطار التنظيمي لمعايير المحاسبة الدولية:

أولاً- نشأة معايير المحاسبة الدولية:

تعود بداية نشأة معايير المحاسبة الدولية إلى عام 1973، أين تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) بلندن، نتيجة لاتفاق هيئات محاسبية مهنية في عشر دول وهي: أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، أيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية. تسعى هذه الهيئة إلى تحقيق التوافق المحاسبي على المستوى الدولي، وقد تمكنت من إصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية IAS والنشرات التفسيرية.

يهدف مجلس IASB إلى العمل على تطوير المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية، وتحقيق قدرًا من التوافق بين الممارسات المحاسبية الدولية، وذلك من خلال ما يلي:

- المشاركة في مناقشة القضايا المحاسبية المطروحة دولياً حول المعايير المحاسبية الدولية؛
- العمل على تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع السياسة المحاسبية للدول التي لم تتبنى معايير وطنية؛
- استخدام المعايير المحاسبية الدولية كقاعدة أساسية لإنشاء معايير محاسبية وطنية؛
- المقارنة بين المعايير الدولية والمعايير الوطنية وذلك بغية القضاء على الفروقات الجوهرية الموجودة بينهم؛
- إقناع الدول بامتيازات تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

وتعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية هيئة خاصة مستقلة في عملها، ولا تتبع أي كيان مهني أو كيان من سلطته وضع معايير المحاسبة، كما لا تتلقى من أي جهة حكومية أو مهنية أي تعليمات أو أوامر.

وقد تولت اللجنة وضع معايير المحاسبة الدولية (IAS) حيث أصدرت 41 معيار إلى غاية نهاية 2000، ثم تم دمج بعض المعايير في أخرى وإلغاء بعض منها فوصل عددها لغاية عام 2022 إلى 24 معيار.

ويتبع لجنة المعايير المحاسبية الدولية لجنة أخرى يتعلق عملها بوضع تفسيرات للمعايير التي يتم إصدارها ويطلق عليها اسم "لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية" "SIC"، ويطلق على كل تفسير "SIC" حيث أصدرت اللجنة 34 تفسيراً منذ تأسيسها في عام 1977 لغاية نهاية عام 2000، وتم فيما بعد دمج كثير من هذه التفسيرات ضمن المعايير المحاسبية ذات العلاقة.

ومنذ عام 1983 ضمت عضوية (IASB) كافة الهيئات المحاسبية المهنية والتي هي أعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). وابتداءً من سنة 1999 كان عدد أعضاء اللجنة 142 عضواً من 103 بلد يمثلون مليوني محاسب، كما أن هناك كثير من المنظمات الأخرى المعنية بعمل هيئة معايير المحاسبة الدولية.

وفي بداية أفريل 2001 تم إعادة هيكلة (IASB)، ومن بين الإجراءات الأساسية التي تم اتخاذها هو تغيير اسم اللجنة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتغيير اسم المعايير المحاسبية الدولية القادمة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS مع الإبقاء على تسمية IAS على المعايير السابقة.

وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار 17 معيار من معايير التقارير المالية الدولية IFRS لغاية عام 2022، وكذلك تمت مراجعة العديد من معايير المحاسبة الدولية IAS، كما أعيدت تسمية لجنة التفسيرات SIC لتصبح "لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية IFRIC". -

ولقد كان لهذا التغيير - إعادة الهيكلة - عدة أهداف أهمها:

- تحقيق استقلالية الهيئة، وذلك بإبعاد عملية صناعة المعايير المحاسبية الدولية عن كل الضغوط خاصة من الاتحاد الدولي للمحاسبين وبعض المنظمات المالية العالمية؛
- تحقيق هيكل جغرافي عالٍ بحضور مختلف القارات الخمس؛
- ممارسة الدور التطويري للمعايير المحاسبية الدولية بدلاً من تبني معالجات وطنية ومحاولة إكسابها الطابع الدولي.